جامعة عباس لغرور- خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دروس لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية في مادة:

القانون الدولي والعلاقات الدولية

International law and International relations

إعداد :
د/ حفظاوي سعيد

السنة الجامعية 2024/2023

المحور الأول: فكرة التنظيم الدولي

إن التنظيم الدولي باعتباره كافة الأشكال المؤسسية التي تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول، أو كل أشكال التعاون بين الدول، لم يكن وليد الصدفة، بل كان نتاج تراكم معرفي لكم هائل من الأفكار في شكل اقتراحات ومشاريع من فقهاء وسياسيين ورجال دين، قبل أن يصبح واقعا ملموسا على الصعيد الدولي.

من هنا كان لزاما التعرض لأهم الأفكار والمشاريع التي تناولت التنظيم الدولي سواء عند المفكرين الغربيين أو العرب.

أولا- فكرة التنظيم الدولي عند المفكرين الغربيين:

ظهرت فكرة التنظيم الدولي عند المفكرين الغربيين منذ القرن الرابع عشر الميلادي، أين قدموا العديد من المشروعات والمؤلفات التي يدعون فيها إلى التكتل والتنظيم في أوروبا. وتتمثل أه المشروعات فيما يلي:

1/ مشروع بيار دو بوا PIERRE DUBOIS (1250-1323): يعد مشروع التنظيم الدولي الذي وضعه المفكر بيار دوبوا أول فكرة للتنظيم الدولي من جانب المفكرين الغربيين[1]، حيث نادى بالتعايش السلمي بين الدول الأوروبية وإحلال السلام بينها وإقناعها باللجوء إلى الطرق السلمية في حل النزاعات بينها. وهو بهذا يهدف إلى تكوين عصبة أمم تضم الدول الأوروبية المسيحية من أجل تجديد الحروب الصليبية ضد الأقطار الإسلامية لاستعادة الأرض المقدسة. واستند مشروعه إلى الأفكار التالية:

- تكوين مجلس اتحادي يضم دول أوروبا الغربية لدراسة المسائل الدولية واقتراح الحلول المناسبة لها.
- انشاء لجنة من المحكمين مهمتها التوفيق بين الأطراف المتنازعة وإصدار قرارات تحكيمية، تتشكل هذه اللجنة من ثلاثة من رجال الدين وثلاثة قضاة مدنيين.
- رفع الأمر إلى البابا في حالة رفض أحد الأطراف المتنازعة لقرار التحكيم.فيكون قراره نهائياحاسما للنزاع.

ما يلاحظ على هذا المشروع أنه محلي ضيق وذلك لاقتصاره على الدول المسيحية في غرب أوروبا.[2]

2/ مشروع الوزير سولي SULLY (1560-1641): دعا مشروعه الذي عرضه عام 1634 إلى إقامة منظمة على شكل اتحادي تضم الدول الأوروبية على أساس تقسيم الاتحاد إلى 15 منطقة متساوية من

حيث القوة والمساحة للقضاء على الأطماع وأسباب الحروب، إلا أن مشروعه لم ينل إعجاب الملوك حينها لعدم امكانية تنازل الدول الكبرى عن قطعة من أراضيها، فاضطر بعد مدة وجيزة إلى تعديل المشروع حيث اقترح أن يكون لكل دولة عضو في الاتحاد عدد من الممثلين يتلاءم مع قوتها .

ما يلاحظ على هذا المشروع أنه تجمع مسيحي أشمل من سابقه.[3]

3/ مشروع الراهب أمريك كروسيه EMERIC CRUCE (1590- 1648): حيث تنحصر الفكرة الأساسية لهذا المشروع الذي نشره سنة 1613 في المناداة بإنشاء جمعية تضم ممثلين دائمين لكافة الدول بما في ذلك الدول غير الميسحية مثل الدولة العثمانية واليابان، تجتمع في مدينة معينة، وتختص بالفصل فيما قد ينشأ بين الدول المختلفة من منازعات[4].

يتميز هذا المشروع عن سابقيه بأنه لم يدع إلى التكتل بين الدول الأوروبية فقط، كما أن أفكاره كانت تتميز بنوع من التسامح الديني.[5]

4/ مشروع الراهب وليام بين WILLIAM PENN (1644 – 1718): وضع هذا المشروع عام 1693، والذي دعا فيه إلى انشاء برلمان أوروبي يكون له اختصاص تسوية الخلافات بين الدول الأوروبية والدعوة إلى انشاء قوة أوروبية مشتركة ضد من يخل بالسلام من تلك الدول[6].

لقد كان "بين" متأثرا بفكرة العقد الاجتماعي، إذ اقترح أن تبرم الدول بينها عقدا شبيها بالعقد الاجتماعي تتنازل بموجبه الدول عن جزء من حقوقها كي تتمتع بحماية المجتمع الدولي، حيث يكون هناك مجلس اتحادي يجتمع في أوقات محددة وترفع إليه المنازعات والخلافات بين الدول، وحكمه واجب النفاذ وعند الامتناع تتكاتف الدول الأخرى في إلزام الدولة الممتنعة على التنفيذ وتحمل النفقات والأضرار، ويتبع طريقة التمثيل النسبي لتمثيل الأعضاء في المجلس، ويضم المجلس فروعا وشعبا ثانوية، وتتخذ القرارات بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات. ويهدف المشروع إلى منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ومنع التنافس في التسلح ودعم السلم.[7]

ما يلاحظ على هذا المشروع مقارنة بما سبق هو أنه يتسم بالتنظيم المفصل والدقيق ، بحيث يعرق أسلوب عملي دقيق خاص بتمثيل الدول في المنظمات الدولية وكيفية التصويت والمناقشات وغيرها.[8]

5/ مشروع الفيلسوف جيرمي دي بنثام JEREMY BENTHAM (1748 – 1831): يشمل انشاء مجلس اتحادي عام أي هيئة دولية تظم نائبين اثنين عن كل دولة، على أن تكون مناقشات الهيئة علنية ليعلم الرأي العام العالمي بما يجري فيها، ولتدافع عن السلام والأمن، كما يشمل مشروعه

تحرير جميع المستعمرات وجلاء المستعمرين عنها، ومكافحة المعاهدات السرية والدبلوماسية الخفية، وإنشاء محكمة عدل دولية تفصل في المنازعات التي تنشأ بين الدول.[9]

رغم أن هذا المشروع الناضج يجعل بنتام في طليعة المنادين بالدبلوماسية العلنية، إلا أنه لم يلق قبولا من ملوك وأمراء أروربا أنذاك، كما أنه لم يحل دون اندلاع الحروب في تلك الفترة.[10]

ثانيا- فكرة التنظيم الدولي عند المفكرين العرب:

لقد عرف تاريخ الفكر العربي الاسلامي عدة محاولات لإيجاد تنظيم معين للعلاقة التي تجمع الدولة الإسلامية بالدول الأخرى، وهذا من خلال مشاريع أهمها:

1/ مشروع أبو نصر محمد الفرابي(870- 950): ويظهر من خلال كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة"، حيث أشار فيه إلى مبادئ المساواة والتضامن بين بني البشر، على أساس أن الإنسان كائن اجتماعي لا يمكن أن يعيش بمعزل عن الآخرين، ومن ثم كان عليه التعاون مع غيره.

فالمجتمعات البشرية في علاقاتها المتبادلة تشبه الفرد في روابطه مع إخوانه البشر، فهي بحاجة إلى غيرها لتتكامل وتنمو في رحاب الخير والسلام، وحاجتها الملحة هي التي تدفعها للاتحاد والتفاهم.

وهذا الاتحاد يجب أن يتم بزعامة رجل واحد يسمى الإمام، الذي تشترط فيه خصال معينة، وإن لم تجتمع هذه الصفات في شخص واحد، أسندت الرئاسة إلى مجموعة من الأشخاص يكمل بعضهم بعضا.

لقد ركز الفرابي في نظريته على صفات الرئيس الأعلى في التنظيم الدولي من دون أن يبين كيفية الاتحاد بين المجتمعات ولا طبيعته القانونية، على عكس المفكرين الغربيين الذين حصروا كل جهودهم في تنسيق النظم والقوانين، مما يجعل نظرته للتنظيم الدولي قاصرة.[11]

2/ مشروع عبد الرحمان الكواكبي (1902/1845): حيث دعا في كتابه "أم القرى" إلى تنظيم الأقاليم الإسلامية عن طريق انشاء جمعية عامة وهيئة عاملة وهيئة مستشارة، حيث تتسم الجمعية العامة بالدوام وتجتمع مرة في السنة بصفة دورية، وتعالج الجمعية العامة المشاكل التي تثور في هذه الأقاليم، ويكون مقرها في مكة المكرمة.

لقد تأثر الكواكبي بالمشاريع الغربية الرامية إلى إقامة اتحادات بين الدول المسيحية وهو ما جعله يقترح فكرة الاتحاد بين الدول الاسلامية[12]

المحور الثاني: آليات التنظيم الدولي

ظلت فكرة التنظيم الدولي، حتى بداية القرن التاسع عشر، أمنية تراود أذهان الفلاسفة والمفكرين، ومع نهاية الحروب النابليونية أخذ العالم يشهد أولى المحاولات الجدية العملية لإقامة تنظيمات دولية، ولم تقتصر هذه المحاولات على الميدان السياسي فقط (مثلما هو الحال في المؤتمرات) بل تجاوزته إلى الاقتصاد والتجارة والمواصلات (على غرار اللجان الدولية للأنهار والاتحادات الإدارية)، لتتوج العملية في النهاية ببلوغ أرقى مستوى في التنظيم الدولي ألا وهي المنظمة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة[13].

يمكن التفصيل في آليات التنظيم الدولي، السابق ذكرها، والتي تشمل الوسائل والأطر التي حاولت من خلالها الدول تنظيم علاقاتها فيما بينها، بدءا من المؤتمرات الدولية، اللجان الدوليةللأنهار، الاتحادات الإدارية، وأخيرا المنظمات الدولية، كما يلي:

1/ المؤتمرات الدولية: هناك اتجاه يعتبر الحلف الأوروبي، وهو في الواقع ليس سوى سلسلة من المؤتمرات غير الدورية كان أولها مؤتمر فيينا لعام 1814- 1815 وآخرها مؤتمر لندن في عام 1912 كأول بداية للتنظيم الدولي[14]، وجدير بالذكر أن المؤتمرات الدولية كانت آلية جد مهمة في القرن التاسع عشر ، حيث لجأت إليها الدول الأوروبية بعد نشوب الحروب والصراعات بينها، من أجل حفظ توازن القوى بين القوى الكبرى. بل وذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار مؤتمر واستفاليا عام 1648 - التي وضعت حدا لحرب الثلاثين عاما - كأول خطوة في طريق التنظيم الدولي[15].

يمكن الإشارة إلى أهم خصائص المؤتمر الدولي و هي: أن انعقاده مؤقت (ليس دوريا)، وليس له مقر دائم، وليس له ميثاق ، وإنما يقتصر فقط على جدول أعمال.

2/ اللجان الدوليةللأنهار: لقد شهد القرن التاسع عشر ظهور بعض التنظيمات ذات الصبغة الفنية مثل اللجان النهرية الدولية التي أنشأتها معاهدات باريس عام 1814 وفيينا عام 1815 لتنظيم الملاحة في الأنهار الدولية، وإنشاء اللجنة الأوروبية لنهر الراين Rhin للإشراف على الملاحة فيه، ومعاهدة باريس لعام 1856 التي طبقت على نهر الدانوب Danube. وكذا معاهدة برلين لعام 1885 التي دولت نهري الكونغو والنيجر وأناطت الإشراف على نهر الكونغو للجنة دولية، في حين تركت مسألة الإشراف على نهر النيجر للدول المجاورة[16].

ما يلاحظ على اللجان النهرية الدولية أنها لم تحقق النجاح الذي كان منتظرا منها، بل إن معظمها بقي حبرا على ورق لم يخرج أبدا إلى حيز التنفيذ[17].

3/ الاتحادات الإدارية: ولدت الاتحادات الإدارية التي كانت تهتم بالمشكلات المتعلقة بالمرافق غير السياسية بعد سنة 1850، وهي نتاج واقع الحياة الدولية واحتياجاتها، ومن بين هذه الاتحادات: الاتحاد التلغرافي 1856، اتحاد البريد العالمي 1872، اتحاد سكك الحديد 1890، الاتحاد العالمي لحماية الملكية الصناعية 1883، ...الخ.

لقد اتسمت الاتحادات الإدارية بأجهزة ثابتة على غرار المنظمات الدولية، حيث تتكون من:

- المؤتمر العام: يشترك فيه جميع الدول، ويتولى وضع السياسة العامة، حيث تتخذ القرارات بالإجماع.
- مكاتب دائمة: وهي النمط المبكر للأمانة العامة التي تعتبر المركز الرئيسي لأية منظمة دولية حديثة، حيث يضمن عنصر الاستمرار.

وهكذا فإن الاتحادات الإدارية كان لها اختصاص ضيق مقارنة بالمؤتمر الدولي، وقامت على أجهزة ثابتة شكلت أساس المنظمة الدولية الراهنة[18].

4/ المنظمات الدولية: إذا كان مصطلح "التنظيم الدولي" اصطلاحا عاما وغير محدد يشير - حسب رأي البعض – إلى كل الجهود التي تبذل لتكون العلاقات الدولية أكثر نظاما وانضباطا، فإن مصطلح "المنظمات الدولية" – على العكس من ذلك - يشير إلى معنى محدد يقتضي توافر عناصر محددة[19].

يرى المختصون أن نشأة المنظمة الدولية ترجع إلى فكرة المؤتمر الدولي السابق ذكره، لأن المنظمة الدولية تعتبر امتداد للمؤتمر الدولي بعد إضفاء صفة الدوام عليها.

توجد المئات إن لم نقل الآلاف من التعريفات بخصوص المنظمة الدولية، يمكن سرد نماذج منها، حيث يعرف إبراهيم أحمد شلبي المنظمة الدولية بأنها: "هيئة دائمة وذات إرادة ذاتية تتفق الدول على إقامتها لممارسة اختصاصات معينة يتضمنها الميثاق المنشئ لها".

كما يعرفها عبد الله العريان بأنها: "هيئة من الدول تأسست بمعاهدة وتمتلك دستورا وأجهزة عامة، ولها شخصية قانونية متميزة عن شخصية الأعضاء".

ويعرفها علي يوسف شكري بأنها: "كيان قانوني دولي مستمر تنشئه مجموعة من الدول، يجمع بينها مضالح مشتركة تسعى إلى تحقيقها، ويتمتع هذا الكيان بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها بأجهزة خاصة ينشئها ميثاق المنظمة".[20]

من خلال هذه التعريفات يمكن استخلاص عناصر أو خصائص المنظمة الدولية، وهي:

- الصفة الدولية: حيث يجب أن يكون أعضاء المنظمة الدولية دولا كاملة السيادة، وتمثل هذه الدول في المنظمة الدولية بواسطة أعضاء الحكومات أو مندوبين عنها، وهذا ما يفسر ما جرى عليه العمل في منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتخصصة من إطلاق اصطلاح "المنظمات الدولية الحكومية" تمييزا لها عن "المنظمات الدولية غير الحكومية"[21].
- الاتفاق الدولي: إن المنظمة الدولية تستند في نشأتها على اتفاق دولي يحدد نظامها القانوني، مبينا أهداف وجودها، اختصاصاتها، أجهزتها وقواعد سير العمل بها. وقد يأخذ هذا الاتفاق عادة شكل: المعاهدة الدولية، دستور، ميثاق أو نظام أساسي. وكمبدأ عام لا يكون الاتفاق الدولي إلا بين الدول، لأن المنظمة الدولية لا تهم سوى الدول، خاصة إنشاء المنظمات الدولية الحكومية[22].
- الديمومة: ويقصد بها التمتع بنظام دائم، وهذا يقتضي أن يكون للمنظمة أجهزة تسمح لها بالقيام بوظيفتها وممارسة اختصاصاتها بصورة منظمة ودائمة. والدول إذ توجد المنظمات الدولية فإنها تفعل ذلك لأنها ترى فيها وسيلة لتحقيق مصالحها المشتركة. وهكذا تبدو المنظمة كبديل عن المؤتمر الدولي غير الدائم.[23]
- الإرادة الذاتية: لعل هذا العنصر هو أهم عناصر المنظمة الدولية وركنها الأساسي الذي يميزها عن المؤتمر الدولي، باعتباره تجمعا دوليا لا يتمتع بإرادة مستقلة عن إرادات الدول المشتركة فيه. فما ينتج عن المؤتمر من قرارات لا يلزم لا يلزم إلا الدول التي وافقت عليها، وبالتالي فإن القرارات لا تستمد قوتها الملزمة إلا من إرادة الدول وفي الحدود وبالشروط التي قررتها عند موافقتها عليها. أما المنظمة الدولية فتتمتع ، على العكس، بإرادة ذاتية، نعني على الصعيد القانوني وجود شخصية قانونية خاصة بها، مستقلة عن شخصية الدول الأعضاء فيها، ويتم التعبير عنها وفق القواعد التي يقررها ميثاقها وفي نطاق الاختصاص المحدد لها[24].
- وجود أهداف مشتركة: إن الغاية من إنشاء أي منظمة دولية هو أن تقوم المنظمة بتحقيق أهداف معينة مشتركة بين الدول التي اتفقت على إنشائها أو تلك التي ستنضم لاحقا للمنظمة الدولية بعد قيامها[25].

- كما أنه يمكن تصنيف أشكال المنظمات الدولية حسب المعايير التالية:

1/ أشكال المنظمات الدولية من حيث العضوية: يمكن تقسيم المنظمات الدولية إلى منظمات عالمية ومنظمات إقليمية:

- المنظمة العالمية: تعتبر المنظمة عالمية إذا كان تكوينها واختصاصها يمارسان على بعد عالمي واسع، وتكون مفتوحة لكل دولة من دول العالم تريد أن تصبح عضوا فيها، مثل منظمة الأمم المتحدة.
- المنظمة الإقليمية: تعتبر المنظمة إقليمية إذا اقتصرت العضوية فيها على جماعة من الدول ترتبط فيما بينها برابطة معينة من التضامن[26]، كالدين بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي، واللغة العربية بالنسبة لجامعة الدول العربية، والمعيار الجغرافي بالنسبة لمنظمة الوحدة الإفريقية، والمعيار الايديولوجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي ...

2/ أشكال المنظمة الدولية من حيث الاختصاص: تنقسم المنظمات الدولية إلى منظمات عامة ومنظمات متخصصة:

- المنظمة العامة: هي تلك التي لها اختصاصات واسعة في مجالات متنوعة سياسية واقتصادية واجتماعية، مثل منظمة الأمم المتحدة.
- المنظمة المتخصصة: هي تلك التي يقتصر اختصاصها على مجال معين من مجالات الحياة الدولية، كالعمل في منظمة العمل الدولية، والصحة في منظمة الصحة العالمية، والتعليم في منظمة اليونسكو[27].

3/ أشكال المنظمة الدولية من حيث طبيعة أعضائها: وتقسم إلى:[28]

- منظمات دولية حكومية: عندما تكون العضوية فيها مقتصرة على الدول المستقلة ذات السيادة.
- منظمات دولية غير حكومية: عندما تكون العضوية مقتصرة على الأشخاص الطبيعيين، مثل منظمة أطباء بل حدود، ومنظمة السلام الأخضر .....، وتتميز هذا النوع بالأهداف والنشاطات ذات الطابع الانساني غير الربحي.

محاضرات الأستاذ حفظاوي سعيد

- منظمات دولية مختلطة: وهي تلك التي تجمع في عضويتها بين الدول والأفراد، مثل منظمة العمل الدولية يكون التمثيل فيها ثلاثيا: ممثل عن الحكومة وممثل عن العمال وممثل عن أصحاب العمل.

المحور الثالث: القواعد الضابطة للعلاقات الدولية

يمكن استنتاج القواعد الضابطة للعلاقات الدولية من خلال مبادئ منظمة الأمم المتحدة المنصوص عليها في ميثاقها، وهي:[29]

1/ المساواة في السيادة بين جميع الدول: نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق منظمة الأمم المتحدة على هذا المبدأ الرئيسي صراحة بقولها: "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها".

ويقصد بالمساواة هنا المساواة القانونية بين الدول، بغض النظر عن معايير المساحة والقوة والعسكرية والاقتصادية والسياسية وعدد السكان.

2/ احترام السيادة الوطنية: حيث يمنح مبدأ السيادة التقليدي كل دولة الحق المطلق على أراضيها وثرواتها ومواردها، إلا أن التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بعد الحرب الباردة قد فرضت إعادة النظر في المفهوم التقليدي للسيادة، وإضفاء الطابع النسبي عليها.

3/ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: وهي مرتبطة ومتداخلة مع فكرة احترام السيادة في القاعدة سابقة الذكر، لدرجة اقترانهما في الاستخدام في صيغة : "احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية".

4/ التسوية السلمية للنزاعات الدولية. حيث ورد هذا المبدأ في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الميثاق بقولها: "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر".

(يتبع...)